مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تلعفر: المدينة المنسية

أحمد كمال الدين

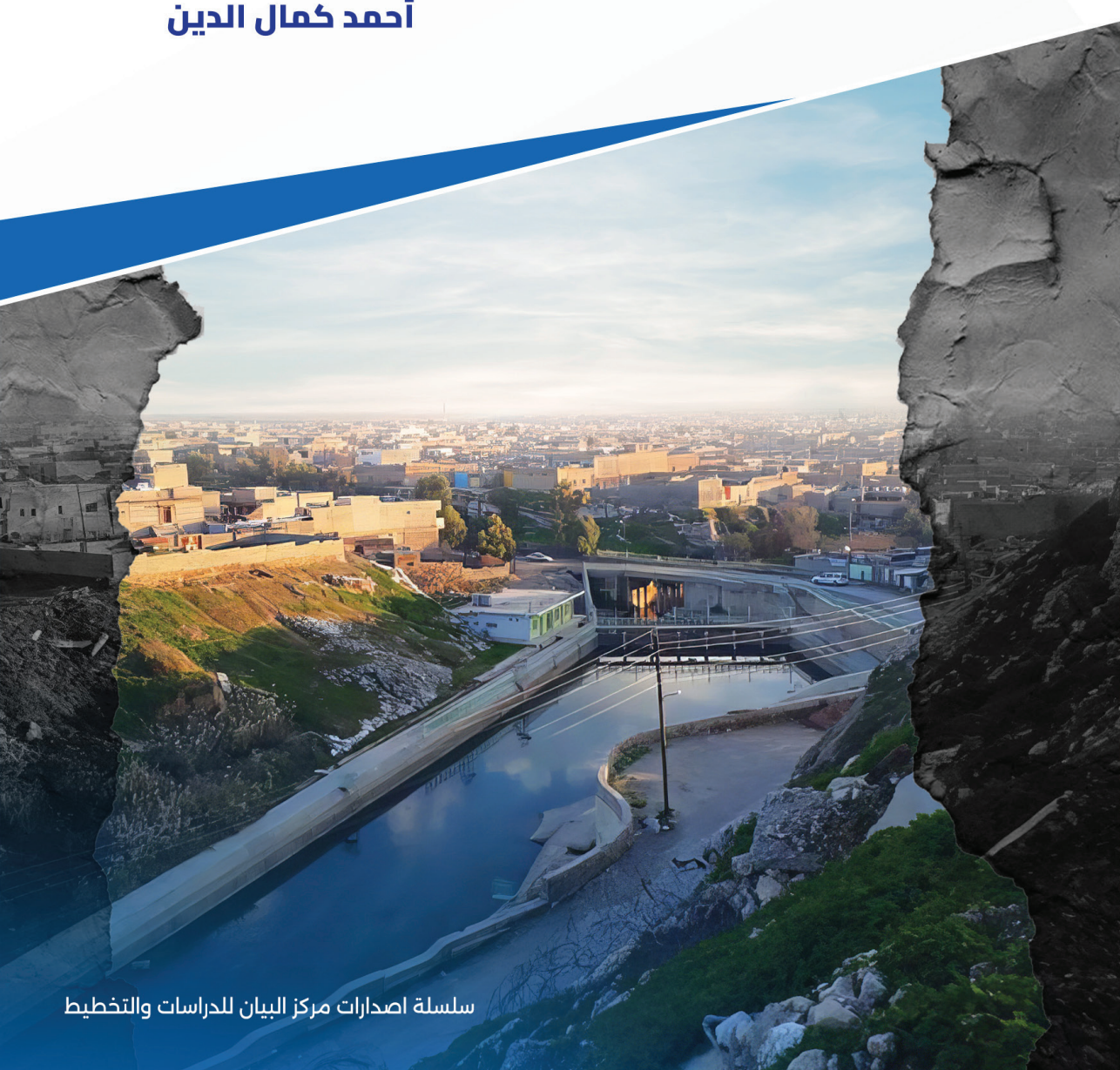

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تلعفر: المدينة المنسية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية الدراسات الاجتماعية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، الحوكمة والدستور والقانون

أحمد كمال الدين / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

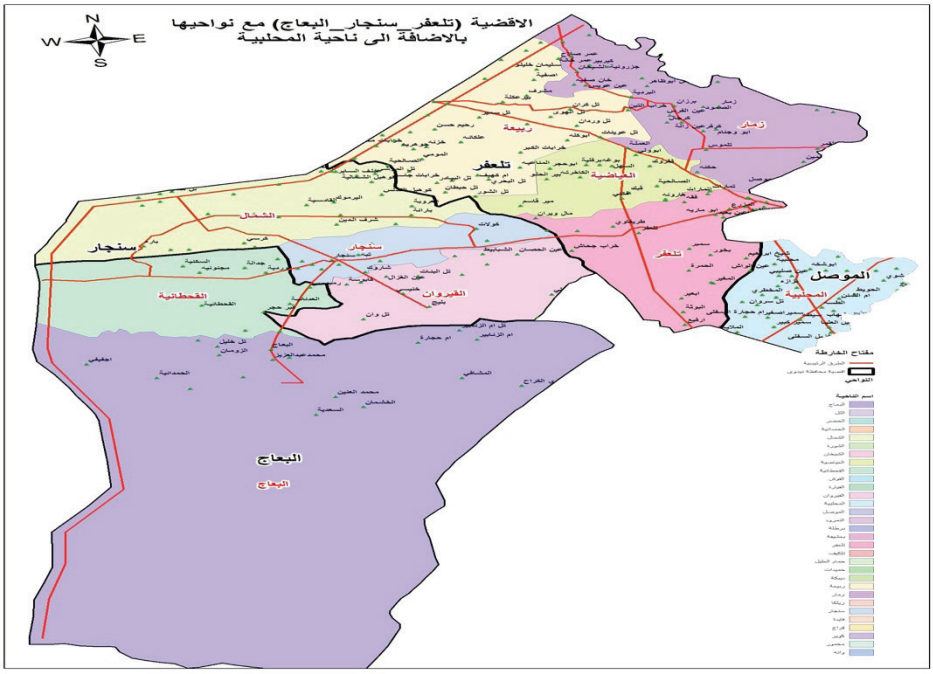

يُعدّ قضاء تلعفر من أكبر وأهم الأقضية العراقية من حيث الكثافة السكانية والمساحة الجغرافية، إلا أن هذه المدينة العريقة ظلّت تعاني من الإهمال والتهميش من قبل الحكومات المحلية والمركزية على مدى عقود. وقد تعرّضت لأبشع صور الإرهاب والدمار في تاريخ العراق الحديث، دون أن تنال ما تستحقه من اهتمام وإنصاف. لقد أثبت الواقع العملي فشل بعض المحافظات الكبيرة في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية والتلكؤ في تطبيق البرامج التنموية، كمحافظة نينوى التي تُعد ثاني أكبر محافظة عراقية بعد بغداد من حيث التعداد السكاني والنمو الاقتصادي، حيث تبلغ مساحتها حوالي 32,308 كم²، ويقطنها نحو 4,000,000 نسمة. وتتميّز هذه المحافظة بتنوعها الإثني والديني والمذهبي. إن السعة الجغرافية لمحافظة نينوى وكثرة الأقضية والنواحي التابعة لها أدّيا إلى عجز المحافظة عن إدارة شؤونها بالشكل الذي

يرضي المواطن والحكومة المركزية. لذا فإن استحداث محافظة جديدة من خلال فصل بعض الأقضية والنواحي التابعة لمحافظة نينوى غدا أمراً لا بدّ منه، وذلك مع التضخم السكاني الحاصل في المحافظة خلال السنوات الأخيرة، وعدم قدرة الحكومة المحلية في نينوى على الاستجابة لمتطلبات السكان في الأقضية والنواحي التابعة لها، فضلاً عن تدهور الأوضاع الإدارية وتفاقم المشاكل بين مركز المحافظة من جهة، وتلك الأقضية والنواحي من جهة أخرى. ولتجاوز هذه الأزمة يمكن استحداث محافظة جديدة بفصل بعض الأقضية والنواحي الموجودة في غرب محافظة نينوى، حيث تتوفر كافة الشروط الملائمة لإقامة محافظة باسم تلعفر، لكونها أكبر قضاء من حيث الكثافة السكانية التي يزيد عدد سكانه على 518 ألف نسمة، منهم 310 آلاف نسمة في مركز مدينة تلعفر، ليكون مجموع السكان أكثر من 650 ألف نسمة بعد إضافة بقية الأقضية والنواحي، أي أنها أكبر من بعض المحافظات الأخرى مثل كربلاء ودهوك. أما الرقعة الجغرافية للمحافظة فتبلغ أكثر من 17,905 كم^2.

وقد تم استحداث قضاء تلعفر بموجب فرمان عثماني في 1/1/1918، وبمساحة مركز القضاء وفقاً للدليل الإداري للجمهورية العراقية (1939-1990) الصادر عن وزارة الحكم المحلي. وتعود نشأة هذه المدينة إلى العصر الحجري الحديث من عصور ما قبل التاريخ (6000 سنة قبل الميلاد)، وهي من بين المستوطنات التي استمر فيها السكن حتى يومنا هذا. وتقع مدينة تلعفر على بُعد 60 كم غرب الموصل، وتُعد من أكبر الأقضية في العراق من حيث الكثافة السكانية ومساحتها الجغرافية. وهي تتكون من ثلاث نواحٍ (العياضية، ربيعة، وزمار) ومن 120 قرية.

ويعتمد مركز القضاء في اقتصاده على ثلاث قطاعات رئيسية هي: الزراعة، والخدمات، والصناعة، بالإضافة إلى مساهمة قطاعات النقل والتشييد والبناء والخزن والتأمين. وكانت تُقدَّر واردات المدينة حتى عام 2004 بحوالي 14 مليار دينار يومياً.

إن فكرة إنشاء محافظة (تلعفر - الجزيرة) هي حلم لأبناء تلعفر وسنجار والنواحي والقرى التابعة لها، من أجل وضع حدٍّ للمعاناة التي عانوها جراء تعاقب الأنظمة وعدم الاهتمام بهم، وتعاملهم كمواطنين من الدرجة الثانية. فقد كانت تُوجَّه إليهم نظرات الحقد والكراهية لأبناء تلعفر لكونهم من التركمان، نظراً لمواقفهم الوطنية ووقوفهم في وجه الظلم والطغيان. وكان النظام المقبور يتهم أبناء المنطقة بالطورانية أو بالانتماء إلى حزب الدعوة الإسلامية للتخلّص منهم وقمعهم وتهجيرهم. كما تعرّض الإيزيديون عام 1974 إلى الترحيل من جبال سنجار إلى مجمّعات سكنية شمال الجبل تبعد حوالي 15 كم، وأُجبروا على ترك أراضيهم الزراعية، وتمّت محاولة تعريب هويتهم وإجبارهم على تسجيل قوميتهم كعرب.

إن عجز الحكومة المحلية في المحافظة عن تقديم الخدمات للمواطنين يعود إلى التنوع الإثني والديني للمحافظة. كما أن هناك أيادي خفية حالت دون تطوير هذه المناطق، بدليل المنع والتغيير والمماطلة في تنفيذ العديد من المشاريع الاستراتيجية التي كان من المقرر تنفيذها، إلا أنه تم تغيير مسارها بهدف حرمان التركمان والإيزيديين من الاستفادة منها. فعلى سبيل المثال، نُفِّذ الجزء الأول من مشروع ري الجزيرة في أراضي ناحية ربيعة (التي يقطنها أبناء عشيرة شمر)، بينما تم تعديل الجزء الثاني من الخطة وتحويله إلى الأراضي الواقعة ضمن قضاء بيجي، في

حين أُبطل تنفيذ الجزء الرئيسي من المشروع المعروف بمشروع ري الجزيرة الجنوبي، الذي كان يستهدف إرواء الأراضي الواقعة جنوب مدينة تلعفر، وهي أراضٍ يمتلكها في الغالب مواطنون من التركمان. وهذا يعني حرمان المواطنين التركمان من الاستفادة من هذا المشروع.

إن ديمغرافية مدينة تلعفر وتوابعها تتشكّل من ثلاث قوميات هي: التركمان، والأكراد، والعرب. ويشكّل المسلمون الأغلبية في هذه المناطق، وينقسمون إلى مذهبين هما السنّة والشيعة. وإلى جانبهم يعيش جزء من أتباع الديانات الأخرى كالإيزيدية وأقلية مسيحية.

وهناك عدد من الأسباب الموجبة لاستحداث هذه المحافظة من الناحية القانونية والإدارية، وفقاً لما هو معمول به علمياً، استناداً إلى البيانات المذكورة أعلاه. وقد طرحت الجهات المعنية في النظام السابق موضوع استحداث محافظة باسم (محافظة الجزيرة) على أن تكون مدينة تلعفر مركزاً لها، وتم آنذاك استحداث عدد من المديريات العامة مثل: مديرية تجنيد الجزيرة سابقاً، ومديرية بلدية تلعفر، ومديرية الجنسية والأحوال الشخصية في تلعفر، ومديرية الضريبة، ومديرية التربية، وإنشاء جامعة تلعفر وغيرها من الدوائر، إلا أنها لم تُنفَّذ بسبب الغزو الأميركي عام 2003. وقد أُعيد استحداث تلك الدوائر بعد عام 2003.

ومن الناحية الأمنية، تُقسَّم محافظة نينوى إلى منطقتين: قيادة المنطقة الشرقية ومركزها مدينة الموصل، وقيادة المنطقة الغربية ومركزها مدينة تلعفر. وفي الآونة الأخيرة تم تشكيل قوة خاصة لحماية تلعفر، ويمكن تحويلها إلى قيادة عمليات خاصة لمنطقة غرب نينوى، بعد إعلان استحداث المحافظة تحت اسم

قيادة عمليات الجزيرة أو قيادة عمليات تلعفر.
إن المقومات الأساسية التي تمتلكها تلعفر وتوابعها من الموارد الطبيعية والصناعية تؤهلها لأن تكون محافظة مستقلة، وذلك على النحو الآتي:

أ- الجانب الزراعي: تُعد تلعفر من أكبر مناطق الزراعة في محافظة نينوى، حيث تبلغ مساحة الأراضي الزراعية حوالي 2.5 مليون دونم من مجموع 11.5 مليون دونم. وتُزرع فيها الحبوب، ولا سيما الحنطة والشعير، ويبلغ الإنتاج السنوي حوالي 1 – 1.5 مليون طن. وتعتمد هذه الزراعة على الأمطار (الديم)، وكان من الممكن تحويلها إلى زراعة سيحية لو أُنجز مشروع ري الجزيرة الشمالي الإروائي. كما تشتهر المنطقة بتربية الأغنام والأبقار، فضلاً عن وجود عدد من حقول الدواجن والمفاقس ومعامل الأعلاف. وتشتهر كذلك بزراعة أشجار الزيتون وزهرة عباد الشمس التي تُعد من المواد الأولية في صناعة الزيوت النباتية، إضافة إلى زراعة الخضروات والقطن والبصل والطماطم وغيرها.

ب- الجانب الصناعي: توجد في تلعفر عدد من الصناعات مثل صناعة الحديد (الأبواب والشبابيك)، والصناعات الغذائية، والصناعات الإنشائية كصناعة البلوك والكاشي. كما تضم معمل إسمنت سنجار الذي يُعد من أكبر معامل الإنتاجية في العراق.

ت- الجانب الخدماتي: يشمل وجود الحوانيت والأسواق والوكالات التجارية، إضافة إلى المطاعم والمقاهي.

ث- الجانب النفطي: توجد في شمال المدينة حقول عين زالة النفطية، كما يمكن العمل مع الجهات المختصة لاستثمار حقول النفط الواقعة ضمن الرقعة الجغرافية لقضاء تلعفر واستخراجها، مما يسهم في القضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي.

وإلى جانب ذلك يوجد مصفى الكسك الذي يعمل بطاقة 30 ألف برميل يومياً.

ج- الجانب الإروائي: يمكن إنشاء سد على تخوم مرتفعات تلعفر الشمالية حيث تتوفر التضاريس المناسبة لخزن مياه الأمطار الموسمية، مع تعزيزها برفد من مشروع ري الجزيرة، لتصبح مدينة تلعفر وضواحيها مشمولة بمشروع ري الجزيرة. وهذا من شأنه أن يجعل من تلعفر منطقة زراعية مضمونة وإنتاجية وسياحية في الوقت ذاته، لتتحول من مدينة مستهلكة إلى مدينة منتجة بمختلف المحاصيل الزراعية، فضلاً عن إمكانية جعلها منتجعاً سياحياً.

ح- المنافذ الحدودية: يشرف قضاء تلعفر على منافذ حدودية مع دولتي تركيا وسوريا، ما يمنحه الحق في الاستفادة من إيرادات هذه المعابر وفق القوانين العراقية. غير أن هذه الواردات تُحوَّل حالياً إلى محافظة نينوى، بينما يتوجب ضمها إلى خزينة مدينة تلعفر بما يضمن استفادتها منها وفق القوانين النافذة.

خ- الجانب السياحي التاريخي والبيئي: تُعد المنطقة من أبرز المناطق السياحية، إذ تضم قلعة تلعفر الشهيرة التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين، وكذلك منارة سنجار التي ترجع إلى عهد الأتابكة. وإلى جانب ذلك توجد مقومات السياحة الطبيعية مثل جبل سنجار ومنطقة كرسي الواقعة على سفوح الجبال.

أما من الناحية السياسية والديمغرافية، فإن المدينة تمتلك مقومات بشرية يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1. **الأهمية الجيوستراتيجية: إن** محافظة تلعفر ستكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتركمان العراق بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي المحاذي للحدود السورية والمثلث العراقي-السوري-التركي. وتسعى تركيا إلى فتح معبر

سحيلة الحدودي لزيادة التبادل التجاري مع محافظة نينوى مروراً بمدينة تلعفر التركمانية، وتقليل اعتمادها على التبادل التجاري عبر إقليم كردستان. وهذا يعني أن تركيا تسعى لجعل تلعفر مركزاً تجارياً منافساً لمحافظة دهوك، الأمر الذي سيؤدي إلى انتعاش اقتصادي ومعيشي ملحوظ في مدينة تلعفر خصوصاً، وفي محافظة الجزيرة عموماً.

2. **التركيبة الدينية:** سوف تكون المحافظة ذات أغلبية مسلمة، إلى جانب وجود الإيزيدية والأقلية المسيحية. حيث يشكّل المسلمون حوالي 75% من مجموع السكان، فيما يشكّل الإيزيديون نحو 25%، يتوزعون في قضاء سنجار وناحية القحطانية والشمال والقيروان، إضافة إلى حوالي 5% من بقية الأقليات.
3. **التركيبة القومية:** تتكوّن المدينة من عدة قوميات: التركمان، والأكراد، والعرب، والإيزيديين. ويشكّل العرب السنّة أكثر من 50%، والتركمان نحو 27%، والأكراد والإيزيديون مجتمعين حوالي 20% من مجموع السكان. وهذا يقلل من فرص العرب في الحصول على مقاعد نيابية مؤثرة مستقبلاً، في حين يُرجَّح أن يشكّل التركمان الأغلبية بفعل حصولهم على أصوات إضافية من خارج إطار الفائزين. ويتوزع التركمان في مركز المحافظة (تلعفر) وناحيتي العياضية والمحلبية، بينما يتركز الأكراد في ناحية زمار مع وجود محدود في سنجار، في حين يتمركز العرب في قضاء البعاج وناحية ربيعة، فضلاً عن عدد من القرى المحيطة بأطراف المحافظة.

- **جدول بأسماء الأقضية والنواحي التابعة لها مع مساحة كل ناحية**

ت	اسم الناحية	اسم القضاء	المساحة (كم²)	عدد السكان حسب تعداد 2009
1	زمار	تلعفر	1377,5	79972
2	ربيعة	تلعفر	1470	62454
3	العياضية	تلعفر	659,5	41279
4	تلعفر (مركز)	تلعفر	1145,5	221128
5	المحلبية	الموصل	787,5	70021
6	الشمال	سنجار	1479,5	93919
7	سنجار	سنجار	567,5	96118
8	القيروان	سنجار	1069,5	32350
9	القحطانية	البعاج	1252,8	24950
10	البعاج	البعاج	8096,5	108879

تهميش ممنهج وهوية مستهدفة

لم يكن التهميش الذي طال مدينة تلعفر وليد الصدفة، بل جاء نتيجة سياسات ممنهجة استهدفتها لكونها الحاضنة الأكبر للهوية التركمانية، والمدينة الوحيدة التي حافظت بشكل كامل على لغتها الخاصة. وقد ساهم انخراط أبنائها في حزب الدعوة الإسلامية، إلى جانب ارتباط بعضهم بالحركة القومية الطورانية، في جعلها عرضةً للإقصاء السياسي

والثقافي. وعلى الرغم من تحريرها من سيطرة الإرهاب، فإن مظاهر التهميش استمرت بأشكال متعددة، من أبرزها:

1- استبعاد تلعفر من صندوق إعمار المناطق المنكوبة

أنشأت الحكومة المركزية صندوقاً لإعمار سنجار وسهل نينوى، وشملت ناحية زمار التابعة لتلعفر، بينما تم استبعاد تلعفر رغم تصويت البرلمان العراقي في 12 أيلول/ سبتمبر 2017 ومجلس محافظة نينوى في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ على اعتبارها مدينة منكوبة.

تم تخصيص (150) مليار دينار لصندوق الإعمار دون أن يُدرج اسم تلعفر، رغم أن نسبة الدمار في بنيتها التحتية بلغت 70%، وهو ظلم صارخ بحق أهلها وتضحياتهم.

2- مشروع تحويل تلعفر إلى محافظة: حلم مؤجل

في 26 كانون الثاني/يناير 2014، وافق مجلس الوزراء على مشروع استحداث محافظة تلعفر، وأحاله إلى البرلمان استناداً إلى المادتين (61 أولاً) و(80 ثانياً) من الدستور.

يشمل المقترح اعتبار تلعفر، زمار، وربيعة، والعياضية أقضية، وعوينات، أبو ماريا، تل موسى، قصر سيربح، وبرغليه نواحي.

طُرح هذا المشروع سابقاً في أعوام 1941، 1977، 2002، 2008، استناداً إلى:

مساحة تلعفر التي تشكل 13% من محافظة نينوى.

سكانها الذين يمثلون 7% من مجموع سكان نينوى.

موقعها الجغرافي ومواردها الاقتصادية، إضافة إلى احتوائها على 263 موقعاً أثرياً مسجلاً رسمياً.

3- ضريبة الإرهاب: الشهداء والدمار

من عام 2004 حتى 2014، دفعت تلعفر ثمناً باهظاً:

عدد الشهداء (3,486) شهيداً.

عدد الجرحى (6,823) جريحاً.

عدد العمليات الإرهابية (327) عملية.

4- موجات التهجير

تعرضت المدينة لثلاث موجات من التهجير القسري:

عام 2004: سيطرة تنظيم القاعدة الإرهابي على المدينة بالكامل، وإخراج الأهالي من قبل القوات الأمريكية.

تهجير داخلي وخارجي: استهدف التنظيم الإرهابي الأهالي غير الموالين لأفكاره المتطرفة.

عام 2014: تهجير جماعي واسع النطاق.

5- نتائج كارثة إنسانية بأرقام موجعة خلال فترة تنظيم القاعدة الإرهابي

(4685) عائلة مهجرة.

(3658) منزلاً مدمراً جزئياً، و(٥٠٠) منزل مدمر كلياً.

(563) متجراً مدمراً.

(469) سيارة مدمرة.

فترة تنظيم داعش الارهابي

(1,200) مختطف، بينهم (120) طفلاً و(460) امرأة وفتاة.

تدمير (32) مسجداً وحسينية وموقعاً أثرياً.

(76) ضحية بسبب المخلفات الحربية.

(623) شهيداً من القوات الأمنية خلال عمليات التحرير.

6- المقابر الجماعية: جراح لم تُدفن

مقبرة «علو عنتر»: قطر 50م، عمق 100م²، انتُشل منها (158) ضحية و(39) جزءاً من أشلاء.

مقبرة حي سعد: اكتُشفت فيها جثث (31) ضحية.

7- تلعفر والناجيات التركمانيات: قضية إنسانية مغيبة

رغم ما تعرض له أبناء مدينة تلعفر من ويلات الإرهاب والتهجير، تبقى قضية الناجيات التركمانيات من أكثر الملفات إهمالاً وتجاهلاً في السياسات الحكومية، خصوصاً في ظل التشريعات التي لم تنصف هذه الشريحة المنكوبة.

أولاً: واقع الناجيات التركمانيات

بلغ عدد المفقودين من أبناء تلعفر (1,200) تركمانياً، بينهم (460) فتاة وامرأة، و(120) طفلاً.

تم تحرير (51) فرداً فقط، منهم (26) فتاة وامرأة، و(25) طفلاً.

لم يُشمل سوى (13) ناجية ضمن قانون الناجيات، وهو ما يُعد تهميشاً واضحاً ومجحفاً بحق التركمانيات، مقارنةً بما ناله غيرهن من الإنصاف القانوني.

ثانياً: التمييز في قانون الناجيات الإيزيديات رقم (8) لسنة 2021

رغم أهمية القانون، إلا أنه اقتصر على الناجيات من الطائفة الإيزيدية، وحدد تاريخ الخطف في 3 آب/أغسطس 2014، في حين أن مدينة تلعفر سقطت قبل ذلك التاريخ، ما أدى إلى استبعاد التركمانيات من نطاق القانون.

كما أن المادة التي تنص على عدم شمول مرتكبي جرائم سبي الإيزيديات بأي قانون عفو عام أو خاص، يجب تعديلها لتشمل أيضاً التركمانيات، الشبكيات، والمسيحيات، خاصةً أن ما تعرضت له النساء التركمانيات من اعتداءات وحرق بعد الاغتصاب يفوق في بشاعته ما تعرضت له أي قومية أخرى.

8- الموارد الاقتصادية في تلعفر: إمكانات مهملة

تتمتع مدينة تلعفر بمقومات اقتصادية كبيرة تؤهلها لتكون مركزاً تنموياً متقدماً، ومنها:

- الزراعة: تشتهر بزراعة الحنطة والشعير، وتضم أكثر من (100.000) ألف شجرة تين و(70.000) ألف شجرة رمان، مما يستدعي دعم البساتين وتطويرها.
- تربية الحيوانات: نشاط واسع يساهم في الأمن الغذائي المحلي.
- التجارة: موقعها الجغرافي يجعلها نقطة وصل مهمة بين المحافظات.

- المعادن: تحتوي على ثروات طبيعية مثل النفط في ناحية زمار وجبال ساسان، إضافة إلى الكبريت، الفسفور، والمغنيسيوم، وهي موارد لم تُستثمر بالشكل المطلوب حتى اليوم.

أسباب الاعتراضات على استحداث محافظة تلعفر

منذ طرح فكرة تحويل قضاء تلعفر إلى محافظة مستقلة، تصاعدت موجة من الاعتراضات، لا سيما من بعض الجهات السنية وعلى رأسها شخصيات سياسية بارزة. فقد صرّح رئيس كتلة «تقدم»، محمد الحلبوسي، بأن استحداث محافظة تلعفر قد يدفع إلى إعلان إقليم سني في المناطق الغربية. كما عبّر النائب نايف مكيف الشمري عن رفضه لتقسيم محافظة نينوى، مؤكداً أن هذا المشروع لن يُسمح بتمريره. وحتى عضو مجلس محافظة نينوى، حسان ثابت هلاي بك العباسي، وهو من أبناء تلعفر وينتمي إلى عشيرة تركمانية عريقة، أعلن رفضه للفكرة رغم انتمائه الجغرافي والقبلي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاعتراضات ليست جديدة؛ فقد سبق لمجلس محافظة نينوى أن رفض المشروع ذاته عام 2014، قبل سقوط المحافظة بيد تنظيم داعش الإرهابي. ومن بين الرافضين حينها كانت الجبهة التركمانية العراقية، رغم أن ممثلها كان يشغل منصب نائب رئيس المجلس.

دوافع الاعتراض

لم يأتِ الرفض لمشروع استحداث محافظة تلعفر فقط بسبب اعتبارات قومية أو مذهبية، بل انطلق من رؤية استراتيجية أوسع. إذ يُنظر إلى إقامة محافظة في غرب نينوى على أنها تهديد محتمل للكيانات السياسية السنية والكردية، وقد تؤدي إلى عرقلة مشاريع مستقبلية مثل تقسيم العراق أو إقامة إقليم سني مستقل.

الأهمية الجيوسياسية لتلعفر

تتمتع المنطقة المقترحة لتكون محافظة جديدة بموقع استراتيجي بالغ الأهمية، ويظهر ذلك من خلال عدة عناصر:

- **النفط:** تضم المنطقة حقول **عين عزالة** الغنية بالنفط.
- **المنافذ الحدودية:** تشمل منفذ ربيعة (اليعربية) الرابط بين العراق وسوريا.
- **طريق التنمية:** من المتوقع أن يمر عبر هذه المنطقة، مما يمنحها دوراً محورياً في الربط مع تركيا.
- **مصفى الكسك:** يحتوي على طاقة إنتاجية تصل إلى 30 ألف برميل يومياً.

تجعل هذه العوامل من تلعفر نقطة ارتكاز اقتصادية وجيوسياسية، وهو ما يثير مخاوف بعض الأطراف من أن تتحول إلى حاجز أمام مشاريعهم الإقليمية، مثل إقامة الإقليم السني أو السيطرة الكردية على مناطق مثل زمار وسنجار.

المواقف الإقليمية

- إيران: تعارض استحداث محافظة تلعفر لأنها تفضل التعامل مع محافظة نينوى كوحدة إدارية واحدة، ما يتيح لها كسب دعم السنة دون الانخراط في صراعات مستقبلية. كما أن التركمان الشيعة قريبون من إيران من الناحية العقائدية، ووجود الحشد الشعبي في المنطقة يعزز هذا القرب، بينما الإيزيديون مرتبطون بها أمنياً. وترى إيران أنه ليس لها أي جهة مساندة في المنطقة في ظل التغييرات التي طرأت بعد سقوط بشار الأسد.
- تركيا: تدرك أن المحافظة الجديدة ستكون تحت إدارة تركمانية وإيزيدية، لكنها تعتبر أن ذلك قد يقوّب النفوذ الإيراني قرب حدودها. لذا، تفضل تعزيز علاقاتها مع عرب السنة، الذين تعتبرهم أكثر انسجاماً مع مصالحها، مقارنة بالتركمان الشيعة القريبين من إيران، أو الإيزيديين الذين ترتبط بهم علاقات مع منظمة PKK والحشد الشعبي، خاصة بعد أحداث عام 2014.

الخاتمة

إن المطالبة باستحداث محافظة جديدة لا تعني تقسيماً قائماً على أسس قومية أو مذهبية أو دينية، كما يروّج له البعض في وسائل الإعلام أو من قبل بعض النواب وأعضاء مجلس محافظة نينوى. فحتى في حال إنشاء المحافظة، سيكون المكوّن السكاني الأكبر من القومية العربية، ما ينفي أي ادعاء بوجود دوافع فئوية وراء هذا المطلب.

ينبع جوهر المطالبة من الحاجة الملحّة لتحسين الخدمات العامة، إذ أثبتت التجربة أن المحافظة الحالية غير قادرة، بل وعاجزة في كثير من الأحيان، عن تلبية احتياجات السكان في هذه المناطق. وقد سبق لأهالي المنطقة أن عبّروا عن استيائهم من سوء توزيع الموازنات والوظائف، ما فاقم شعورهم بالتهميش والإقصاء.

تلعفر ومحيطها ليست منسية فحسب، بل مغيّبة عمداً. ما تعرضت له هذه المناطق من دمار وتهميش وطمس للهوية يستدعي وقفة وطنية صادقة. فلا يمكن بناء عراق عادل دون إنصاف المدن التي دفعت أثماناً باهظة في مواجهة الإرهاب، وعلى رأسها تلعفر. إن إعادة الاعتبار لهذه المدينة يشكّل اختباراً حقيقياً لعدالة الدولة ومصداقية مؤسساتها، ومدى التزامها بمبدأ المواطنة المتساوية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org